

جامعة الانبار

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط

استاذ المادة: م.م ايض عويد محمد

المحاضرة الثالثة عشر:

### ثانياً- نظام الحكم في مدينة القوانين

يحدد دستور مدينة القوانين الذي يقترحه افلاطون شكل السلطة السياسية فيها ، وقد رأى أن يكون هذا الدستور مختلطاً تجتمع فيه العناصر الإيجابية في الملكي الفردي ( ) و ( الديمقراطى الجماعي ) ، فالنظام المختلط او الدستور المختلط ( هو النظام الذي يجمع في إطاره بين عناصر ومبادئ مختلفة مستقاة من انظمة او اتجاهات متباعدة بصورة تحقق الانسجام والتوازن بين القوى المتعارضة وتجعل كلا منها بمثابة صمام امان للأخرى ) . وتعد هذه الفكرة الأساس الذي أقيم عليه ، فيما بعد ، مبدأ الفصل بين السلطات ، فإذا كانت السلطة هي أبرز عناصر النظام الملكي وأكثرها إيجابية ، والحرية هي أبرز عناصر النظام الديمقراطي وأكثرها إيجابية ، فسيكون حاصل الجمع بينهما هو النظام المختلط الذي يجمع مزيجا متوازنا ومعتدلا من ( الفردية والجماعية - السلطة والحرية ) بما يجعل منه أفضل صور الأنظمة السياسية الواقعية .

فالنظام الملكي يقوم على مبدأ السلطة ( الحكم والنظام الديمقراطي ي يقوم على مبدأ الحرية فإذا امكن الجمع بين خصائص النظمين في نظام واحد أي إذا تحققت الحكم لدى الحاكم وأمكن ضمان الحرية للمحكوم تحقق الاخاء وبالتالي تتحقق الاستقرار الذي كان يتطلع له . وهكذا نرى انه بدلا من أن يعمد افلاطون إلى تحويل الملوك الى فلاسفة ويغفل عن الشعوب أو يتعمد إهمالها يحاول ، كما حاول الساسة العمليون في اوقات كثيرة أن يوفق بين الملكية وقضية الحكم الشعبي أما السبيل إلى تحقيق هذا التوفيق أو الانسجام فهو كفالة قدر من الحرية في النظام الملكي او تحرير مزيد من السلطة في النظام الديمقراطي . بعبارة أخرى بشغفي عدم ! المغالاة في مبدأ الحرية او مبدأ السلطة وانما يلزم الاعتدال في كل منها، وقد أثبت التاريخ صحة هذه الفكرة

، لأن انهيار الدول أنها يعود إلى استبداد الملوك بالسلطة واستعبادهم للأفراد فينصرفون عنهم ويتحينون الفرصة للتخلص منهم ( كما حدث للدولة الفارسية واما إلى مغالاة الأفراد في الحرية إلى حد الاستهانة بالسلطة والاستهزاء بالقوانين ( كما حدث في دولة أثينا )

وقد اقتبس أفلاطون أنموذج النظام الملكي من الدولة الفارسية التي اندفع ملوكها بسلطتهم إلى حدودها القصوى لتصبح سلطة فردية مطلقة ، بينما اقتبس أنموذج النظام الديمقراطي من دولة مدينة أثينا التي دفع نظامها بالحرية إلى حدودها القصوى لتصبح حرية جماعية مطلقة ، وفي الحالتين كان إفراط ، والإفراط إفساد لكل شيء ، وبخلافهما أقامت إسبرطة نظاما مختطا تطلع إليه أفلاطون ودعا إلى الأخذ به .

لقد صاغ أفلاطون الهيكل المؤسسي لمدينة القوانين في صورة أقرب ما تكون إلى صورة أنظمة دولة مدينة أثينا ومؤسساتها ، معترفا بذلك ولو ضمنيا بأن الديمقراطية ليست نظام سليبا تماما كما افترض في حماورته الأولى ( الجمهورية ) . وت تكون مؤسسات مدينة القوانين هذه من:

١- المؤتمر العام : الهيئة التشريعية العليا وتضم جميع المواطنين من أعضاء الطبقات الأربع من دافعي الضرائب ، وحضور المجتمعات إلزامي لأعضاء الطبقتين الأغنى وتفرض الغرامة على الممتنع عن الحضور منهم ، أما أفراد الطبقتين الآخرين وغير ملزمين بالحضور لمناقشة أمور المدينة .

٢ - **المجلس** : الهيئة التنفيذية لقرارات المؤتمر العام ، ويتألف من ٣٦٠ عضوا ، لكل طبقة ٩٠ عضوا يتم اختيارهم بالقرعة من أصل ١٨٠ عضو تنتخبهم طبقتهم ، ويقسم أعضاء المجلس إلى ١٢ قسماً كل قسم منها يمارس مهامه لمدة شهر.

٣ - هيئة القضاة : وتتألف من القضاة المختارين لمدة ٢٠ سنة من المواطنين البالغة أعمارهم ٥٠ سنة ، وتنقسم هذه الهيئة إلى هيئات الفرعية التالية :

- هيئة حراس القوانين وتضم ٣٧ حراسة ينتخبون من المؤتمر العام على ثلاث مراحل ، ٣٠٠ مرشح ، ثم ١٠٠ مرشح ، ثم ٣٧ حراسا.

- هيئة أقدم ١٢ حارسا ، ومهمتهم المحافظة على الدستور والقوانين الأساسية .

- القضاة ومهمتهم الفصل في القضايا المدنية والجنائية ويتم اختيارهم بالقرعة .

لقد مس تطور الفكر السياسي عند أفلاطون بعض آرائه بطريقة أوضح وأعمق مما حدث مع آرائه الأخرى ، وبقي قسم ثالث من تلك الآراء على حاله دون أن يطرأ عليه أي تغيير ، فقد بقي أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها ووظيفتها على حالها عنده من حيث هي سلطة ذات أصل إنساني إرادي أساسه حاجة الإنسان ومصدر شرعيتها العقل الإنساني في صورته الفلسفية المتقوقة أو الطبيعية المنتجة للقانون ، أما وظيفتها فهي تحقيق سعادة الإنسان فرداً ومجتمعاً عبر مسؤولياتها وواجباتها في الدفاع عن أمن دولة المدينة من الأخطار الخارجية ، وتلبية حاجات الإنسان الطبيعية ، وإدارة حياة الأفراد الاجتماعية .

ولكن شكل السلطة السياسية تغير لديه من نظام حكم مثالي يقوده ويدير شؤونه فلاسفة حكام أو حكام فلاسفة ، إلى نظام واقعي تتميز أشكاله وتدرج مراتبها تبعاً لموقفها من القوانين ودرجة خضوعها لها وعدد من يحكمونها ، وصولاً إلى نظم واقعى مختلط ثانٍ ( ملكي فردي + ديمقراطي شعبي ) أساسه سلطة القانون . وبرزت أيضاً ملامح التطور في فكر أفلاطون السياسي في موضوع تداول السلطة وانتقالها ، فقد افترض في ( الجمهورية ) حدوث دورة تاريخية متعاقبة لأنظمة الحكم والدستور يتم عبرها تداول السلطة ، لكنه أغفل تحديد وسيلة ذلك الانتقال ، سلمية كانت أو غير سلمية ، على صعيد الأنظمة الواقعية ، ويقيد العقل الحاكم انتقال السلطة أو تداولها في النظام المثالي ، دولة الفلاسفة ، فيجعله يجري بطريقة تضمن خير المدينة وفضيلتها وهو انتقال يفترض أن يكون حسب هذا المنطق سلمياً وهادئاً ودورياً .

ووضع في السياسي ) قيد القوانين على السلطة السياسية الواقعية ، مما خضع من أشكالها لهذا القيد جرى انتقال السلطة فيه وتداولها بشكل سلمي ووفقاً لأحكام القانون ، أما ما انفلت منها من قيد القانون وأحكامه فانتقال السلطة وتداولها فيه لا يخضع للقانون ، ومن ثم سيكون أكثر احتمالاً لاعتماد الشكل غير السلمي في ذلك الانتقال والتداول ، وبازدياد قناعته بأهمية قيد القانون وضرورة اعتماده في مدينة القوانين ) ، أصبح انتقال السلطة وتداولها في هذه المدينة سلمياً ودورياً ومنتظماً وفقاً للآليات القانونية الدستورية .

لهذا يتوجه أفلاطون نحو اقرار اسلوب الجمع في دستور واحد بين مزايا الملكية في احترام السلطة وتدعمها وبين مزايا الديمقراطية في تقدس الحرية وحمايتها ، فيقدم لنا نظام يعتبر مزيجاً

من النظام الملكي والنظام الديمقراطي يمكن أن يسمى بالنظام الملكي الديمقراطي أو نظام مدينة القوانين إن إقرار أفلاطون ، ولو بشكل محدود ، بمبدأ الديمقراطية وتسليمها بأن موافقة الشعب إلى جانب توفر المعرفة في الحاكم هما أساس الحكم يعتبر مرحلة جديدة في تطور فكره . أنه لم يعد من أنصار الحكم المطلق كما كان شأنه عندما كتب الجمهورية ، كما إنه غير وجهة النظر التي كان يعتنقها عندما كتب السياسي . ففي الجمهورية ، لم يتعرض لدراسة مبدأ موافقة الشعب ، بل أنه لم يذكر شيئاً عن ذلك في السياسي . كان مصراً على أن الحاجة لموافقة الشعب ، شأنها شأن سيادة القانون ، هي عائق لا لزوم له يعترض حرية السياسي أما في القوانين فإنه يجعل من موافقة الشعب ومنحه الحرية أحدى مرتکزات فكره السياسي .

في الختام ، لا بد من التأكيد على أن مقارنة فلسفة أفلاطون السياسية التي تضمنها كتاب القوانين بتلك التي وردت في كتاب الجمهورية فسيمكننا القول بأنه بقدر اقصاء أفلاطون للقانون من الدولة في الجمهورية ، فإنه حاول أن يرد في فلسفته المتأخرة التي وردت في القوانين ، القانون إلى مكانه في الدولة ، بالرغم من أن هذا المسعى كان فاتراً ينقصه الحماس وكذلك الجسم إلى حده ، ويوضح ذلك تماماً في المحاولة ، غير المقنعة ، التي اراد بها التوفيق بين سابق آرائه ولاحقها حين يصف الصورة الأخيرة للدولة بأنها ليست إلا دولة تالية للدولة الغاضلة (المثالية) .

أن هذه المراجعة كانت تتطلب ، من أفلاطون ، إنشاء نظرية جديدة للمعرفة لكي يفسح أمام التجربة والعرف المجال الكافي . ومع ذلك فإن دراسة الدولة في القوانين هي التي أوجحت بالمراجعت المطلوبة ، لأن أفلاطون عمد ، في الكتاب المذكور ، إلى التحليل الدقيق للنظم والقوانين الواقعية ، وأوصى بربط مثل هذه الدراسات بالتاريخ . كما آثار ، أيضاً ، مبدأ التوازن باعتباره الوسيلة الصالحة لتكوين دولة دستورية ، وإذا قارنا دولة الجمهورية المثالية بدولة القوانين ، الواقعية لتبيّن أن الدولة الأخيرة هي التي حملة صادقة على مشكلة دولة المدينة ، وتلك المشكلة هي التوفيق بين مصالح ذوي الأموال وبين المصالح التي يمثلها العدد الغفير من الجمهور من هذه النقاط العديدة ، مجتمعة ، التي أثارها أفلاطون في القوانين والتي حد ما في الجمهورية و أستنسقى أرسطو بدايات منطقاته الفكرية التي بنى عليها نظرياته الخاصة بطبيعة الدولة أو المجتمع .